



مدخل مقترح لبناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين

الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال

إعداد

د. سهى السيد حسن فرج

مدرس المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد

sohafarag40@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

فرج، سهى السيد حسن (٢٠٢٣). مدخل مقترح لبناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ١٣٨١-١٤٢٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

مدخل مقترح لبناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين

الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال

إعداد

د. سهى السيد حسن فرج

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة وضع تصور لبناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال ، وقد إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الدراسة حيث تم جمع البيانات من خلال إستمارة إستقصاء أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجموعة من الفئات المستقصى منهم والبالغ عددهم ٢٧٦ ممثلين في أعضاء مجلس الإدارة ، مدراء ماليين ، مدراء المراجعة الداخلية ، مراقبي حسابات ، ومجموعة من المستثمرين ، وقد إستعانت الباحثة بمجموعة من الأساليب الإحصائية المتعارف عليها لإختبار فروض البحث ، وقد توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج كان أهمها : أن الوضع الحالي في مصر فيما يتعلق بحوكمة أداء الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني يستوجب بناء معيار لحوكمة أداء الشركات يهدف إلى تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها : ضرورة التركيز في بناء المعيار الحوكمي المذكور على توافر أسس رشيدة لإطار الحوكمة مع مراعاة البعد الخاص بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في ظل مبدأ شفافية التعامل بما يخدم تلك الحقوق .

الكلمات المفتاحية: حوكمة أداء الشركات – الإفصاح المحاسبي

الإلكتروني - منشآت الأعمال.

مقدمة:

في ظل النمو السريع والمتنامي في شبكة الإنترنت بدأت العديد من الشركات في مختلف دول العالم إدراك أهمية استخدام هذه الشبكة كأداة لتوزيع قوائمها المالية للإستفادة من الإمكانيات التكنولوجية الهائلة في سرعة إنتشار المعلومات ، مما أدى إلى ظاهرة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على المستوى العالمي وتحول بيئة التقرير المالي من البيئة الورقية إلى البيئة التكنولوجية ، وفي هذا السياق تعد حوكمة أداء الشركات أحد أهم الآليات الضرورية لتحسين العمل في الشركات من خلال تحقيق الشفافية والعدالة مما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح الأطراف المستفيدة ، وبالتالي تلعب الحوكمة دوراً فاعلاً في حماية المنظمات والتأكد من صدقها وتأكيد مصداقيتها سواء في الحاضر أو في المستقبل ، هذا ما جعل أنظار العالم تتجه نحو كيفية تفعيل دور حوكمة الشركات والتطبيق الجيد والفعال لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات لضمان إدارة أفضل للمخاطر وأداء إستثماري أفضل وذلك من خلال الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الذي ترتبط أهميته بالتحول الذي حدث في وظيفة المحاسبة حيث تحولت من مدخل لإثبات حقوق الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين أي تعدد المستفيدين .

وإستكمالاً لما سبق دعت الحاجة إلى ضرورة وجود معيار حوكمي لأداء الشركات في مصر ينظم عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بشكل فاعل حتى تتمكن الشركات من أداء أنشطة الإفصاح على أكمل وجه لخدمة كافة أغراض الجهات المستفيدة، وهذا ما تسعى إليه الباحثة في هذا البحث.

طبيعة ومشكلة البحث:

شهدت الاقتصاديات المعاصرة العديد من الأزمات المالية والتغيرات الحديثة، مما أسفر عنه تعرض الكثير من الشركات الكبرى على مستوى العالم كله إلى مجموعة من المشاكل والتحديات وإتساع فجوة الثقة والمصداقية لدى مستخدمي القوائم المالية عن أداء الشركات، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهم مبادئها الإفصاح والشفافية والوضوح الكامل لكافة المعلومات المالية وغير المالية للشركات.

وفي هذا الإطار فقد أوصت دراسة (Singh & Rastogi,2022) بضرورة وجود ثقافة واضحة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات الصحيحة للشركات مما يساهم بشكل كبير في معرفة المنافع الحقيقية لحوكمة أداء تلك

الشركات ، كما انه من الضروري توافر قواعد لتعزيز الحوكمة تتناسب مع ظروف البيئات الاقتصادية المختلفة بهدف تنسيق وتوافق المعلومات وتقوية ممارسة الحوكمة ، واتساقا مع هذا الأمر فإن حوكمة أداء الشركات تمثل دوراً رقابياً فعالاً يعمل على ضمان المتابعة المستمرة داخل الشركات والتأكد من قيامها بالالتزام بالإفصاح المحاسبي باعتباره أحد الركائز الأساسية للحوكمة ، ونظرا للتحول الرقمي والثورة التكنولوجية في بيئة المال والأعمال المعاصرة أصبح عبور المعلومات وتدفعها من النطاق الإقليمي الى العالم الخارجي يدار من خلال شبكة معلومات إلكترونية صالحة لعرض كافة المعلومات الجوهرية الخاصة بنتائج أعمال الشركات ، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح وهو ما يطلق عليه الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

وفي سياق متصل يعد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تطوراً للتقارير والقوائم المالية التقليدية والمعلومات التي تتضمنها، أي عرض تلك التقارير والقوائم المالية على المواقع الإلكترونية للشركات بحيث يصل الى أكبر عدد من المستفيدين بأقل تكلفه وجهد ووقت وبشكل لحظي (محمود المصري ، ٢٠٢١) ، وتسعى الكثير من الشركات باستخدام الكثير من وسائل تكنولوجيا المعلومات لتحسين كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، حيث أن هذا الأمر أصبح يشغل حيزاً واسعاً من نقاشات قادة الفكر وأصحاب المصالح والباحثين والمؤسسات الإعلامية في الأونة الاخيرة ، خاصة مع ارتباط جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بجودة حوكمة الأداء .

ولقد أكد الدليل المصري لحوكمة الشركات (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦) على انه يتعين ان يكون لدى الشركات مواقع إلكترونية على شبكة الانترنت يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل فهمه من قبل المستخدمين، والعمل باستمرار على تحديثها بالمعلومات المنشورة مع توفير فرص التواصل مع الشركات ببسر والالتزام بالإجابة عن التساؤلات التي تصل إلى الشركات من خلال تلك المواقع الإلكترونية.

وعلى الرغم من مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلا انه يتعرض للكثير من المخاطر والتي من أهمها مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بالأنظمة الداخلية للمنشأة ، سرقة البيانات أو تغييرها وتحريفها عن طريق دخول الأشخاص غير المسموح لهم بالدخول إلى هذه النظم وذلك فيما يخص منشآت

الأعمال ، بينما تتمثل المخاطر المرتبطة بمستخدمي التقارير المالية في عدم التأكد من أن البيانات التي يتم الإفصاح عنها تخص الشركة وان الشركة ليست صورية ، فضلا عن مخاطر خصوصية وأمن البيانات المتداولة للعملاء إلكترونيا (حسين ، ٢٠١٣ ، الوشاح وشاهين ، ٢٠١٧)

والجدير بالذكر أن آليات حوكمة أداء الشركات تؤثر بشكل كبير على سلوك افصاح الشركة على الانترنت نظرا لاختلاف المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين وتكاليف الوكالة الناتجة، علاوة على الارتباط بين آليات حوكمة أداء الشركات وقياس الإفصاح بمستوى اعداد التقارير المالية عبر الانترنت، لذلك دعت الحاجة إلى محاولة وجود مؤشرات إسترشادية كمدخل لدعم وبناء معيار حوكمي يهدف إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل

الرئيسي التالي:

هل يمكن اعداد مدخل مقترح لبناء معيار مصري ينظم حوكمة الأداء ويهدف إلى تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لمنشآت الأعمال، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في الآتي:

- ١- ما المقصود بحوكمة أداء الشركات وما هي أهدافها وما هي الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة أداء الشركات؟
- ٢- ما هو مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأهميته ومتطلباته تطبيقاته؟
- ٣- ما هي تداعيات وأهداف بناء معيار حوكمي بهدف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
- ٤- هل يمكن إجراء دراسة ميدانية لإختبار العلاقة بين محددات بناء معيار مصري يتعلق بحوكمة أداء الشركات وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إيجاد مدخل مقترح لبناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال، وذلك من خلال تحديد المحاور الرئيسية التي تساهم بها

حوكمة الأداء في ضبط الية وتطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال معيار مصري يصبح لزاما على منشآت الأعمال، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وتتمثل في:

- ١- عرض مفهوم وأهداف والأطراف المعنية بتطبيق حوكمة أداء الشركات.
- ٢- توضيح مفهوم وأهمية ومتطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- ٣- إستعراض تداعيات وأهداف بناء معيار حوكمي بهدف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- ٤- إختبار العلاقة بين محددات بناء معيار مصري يتعلق بحوكمة أداء الشركات وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ميدانياً.

أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في تطوير أسواق المال الواعدة والناشئة والتي من بينها مصر من خلال تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في هذه الأسواق بما يدعم عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الأسواق، كما يساهم هذا البحث في تعزيز دور حوكمة أداء الشركات في دعم أسواق المال وزيادة حجم الإستثمارات في إقتصاديات تلك الأسواق، كما تكمن أهمية البحث في الآتي:

- ١-ندرة الأبحاث العربية التي تناولت بناء معيار محاسبي مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- ٢- تزايد الإهتمام بموضوع حوكمة أداء الشركات وكذلك موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في السنوات الأخيرة كونها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى المحلي والعالمي وأن الوعي بهذه المفاهيم سوف يساعد إدارة الشركات على مواجهة التحديات والحد من المخاطر التي تتعرض لها والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن.
- ٣- الزيادة المستمرة لعدد مستخدمي شبكة الإنترنت وشيوع إستخدامها في كثير من مجالات الحياة اليومية، الأمر الذي يدعو للبحث عن جوانب الإستفادة من هذه الشبكة في مجال المحاسبة بشكل أكثر عمقاً ونضجاً.

٤- محاولة الوقوف على تقديم إطار حوكمي من خلال مدخل مقترح لبناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات يدعم تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لمنشآت الأعمال.

فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الرئيسي: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني".

الفرض الفرعي الأول: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني".

الفرض الفرعي الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات حقوق أصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني".

الفرض الفرعي الثالث: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني".

منهجية البحث:

يقوم البحث على استخدام المنهج الاستنباطي من خلال مراجعة ما ورد بالأبحاث والدراسات، وإصدار المنظمات المهنية بشأن حوكمة أداء الشركات والإفصاح المحاسبي الإلكتروني للاستفادة منها في صياغة الإطار النظري للبحث وإستعراض أهم المعايير المحاسبية في مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثرها في بناء معيار مصري لحوكمة أداء الشركات بهدف تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لمنشآت الأعمال، كما قامت الباحثة بالإعتماد على المنهج الإستقرائي ويتمثل في إختبار فروض البحث وإثبات العلاقة بين المتغيرات بشكل إحصائي من خلال إستمارة إستبيان خاصة بموضوع البحث وذلك لإختبار فروض البحث والتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في هذا الشأن .

تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه سوف تقوم الباحثة بتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الدراسات السابقة ذات الصلة وإستعراض الفجوة البحثية.

المحور الثاني: حوكمة أداء الشركات (مفهوم - أهداف - الأطراف المعنية بالتطبيق).

المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (مفهوم - أهمية - متطلبات التطبيق).

المحور الرابع: تداعيات وأهداف بناء معيار حوكمي بهدف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

المحور الخامس: الدراسة الميدانية لإختبار العلاقة بين محددات بناء معيار مصري يتعلق بحوكمة أداء الشركات وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث.

قائمة المراجع.

المحور الأول - الدراسات السابقة ذات الصلة وإستعراض الفجوة البحثية:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع حوكمة الأداء، وكذلك الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وسوف تقوم الباحثة بإستعراض أهم هذه الدراسات مع الإشارة إلى أبرز ملامحها بهدف الوصول إلى الفجوة البحثية الخاصة بهذه الدراسة.

أ-الدراسات التي تناولت حوكمة الأداء:

إزداد الإهتمام العالمي وبشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة بحوكمة الأداء الجيدة للشركات في ظل التوجه العالمي لمزيد من الرقابة على الشركات وضبط أسواق المال وخاصة على أعقاب الإنهيارات المالية لمجموعة من الشركات العملاقة والأزمات الإقتصادية التي مر بها العالم مؤخراً ، وقد تناولت الكثير من الدراسات حوكمة أداء الشركات ولعل أهم هذه الدراسات :

• دراسة (Velte, 2023) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين حوكمة الشركات وسوء السلوك المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق نظرية الوكالة وقد سعت الدراسة إلى التمييز بشكل أساسي بين أربعة مستويات من حوكمة الشركات تضم (المجموعة ، المستوى الفردي ، مستوى FRM ، والمستوى المؤسسي) ولقد توصلت الدراسة إلى أن إعادة الصياغة المالية من ناحية المستوى الجماعي والفردي تؤثر بشكل كبير على حوكمة الشركات ، كما أن خبرة مجلس الإدارة وخاصة التنوع بين الجنسين في الإدارة العليا تقلل من سوء السلوك المالي ، وقد أوصت الدراسة بضرورة التفاعل بين المستويات المختلفة وقوفاً على إدارة حوكمة رشيدة .

• دراسة (Almashhadani & Almashhadani, 2022) :

استعرضت تلك الدراسة تأثير نظام حوكمة الشركات المتمثل في آلياته ومبادنة على الأداء التشغيلي للشركات في دول تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط ، وقد توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تركز على فئة واحدة من الأطراف المستفيدة وهم المستثمرين مع إهمال باقي الأطراف ذات المصالح في الشركات على الرغم من أهمية المعلومات التي توفرها مقاييس الحوكمة لتلك الأطراف ، وقد نادى هذه الدراسة بضرورة التفاعل الجيد لأسس حوكمة الشركات بهدف خدمة جميع أطراف أصحاب المصلحة خارج الشركة حتى يمكن لحوكمة الشركات أن تكون ذات دلالة واضحة لخدمة أغراض تلك الشركات .

• دراسة (Kyere & Ausloos, 2020) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الحوكمة الجيدة على الأداء المالي للشركات البريطانية ، وقد قامت الدراسة بفحص خمسة آليات لحوكمة الشركات على مؤشرين للأداء المالي وهما : العائد على الأصول ، Tobin Q باستخدام منهجية الانحدار المقطعي ، وقد تم إجراء الدراسة على ٢٥٢ شركة مدرجة في بورصة لندن من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المساهمة الداخلية لحجم مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على نسب الأداء المالي المستخدمة في البحث ، كما أن الشركات التي لديها أعضاء مجلس إدارة مستقلين تحقق أداءاً مالياً أعلى .

• دراسة (Maning et al., 2018) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر العلاقة بين حوكمة الشركات وسلوك الأعمال المستدام وقد حاولت هذه الدراسة تفسير الاختلافات في الخيارات المتعلقة بالإبلاغ عن إستدامة الشركات والأداء المترابط والأساسي لإستدامة الشركة ، وقد حاولت هذه الدراسة إستكشاف ما إذا كانت فعالية مراقبة مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة الداخلية الرئيسية ومشاركة اصحاب المصلحة كآلية حوكمة خارجية رئيسية مرتبطة بشكل إيجابي بجودة تقارير الإستدامة والإمتثال لمعايير الإبلاغ عن الإستدامة المقبولة عموماً وذلك في الشركات الهولندية ، وقد إنتهت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وسلوك الأعمال المستدام .

ب- دراسات متعلقة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

• دراسة (حسن ، والسقا ، ٢٠٢٢)

هدف هذا البحث إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بالإفصاح الإلكتروني والتوسع فيه والمزايا التي يقدمها في بيئة الأعمال الحديثة ، ومن ثم توضيح مفهوم عدم تماثل المعلومات ، لتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي في عرض الجانب النظري والمنهج الإستقرائي في الجانب العملي وإثبات العلاقة ما بين المتغيرات بشكل إحصائي من خلال إستمارة استبيان وزعت على المستثمرين وشركات الوساطة المالية في سوق العراق للأوراق المالية ، وتم إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين المتغيرات وقياس التأثير المباشر وغير المباشر لتقنيات المعلومات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، وتوصل البحث إلى أهم إستنتاج بأن هناك تأثير للتوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، ويوصي الباحثان على ضرورة الزام الشركات كافة في سوق العراق للأوراق المالية بالتوسع في الإفصاح الإلكتروني من خلال لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والإفصاح الفوري .

• دراسة (الفتحي وآخرون ، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في مؤسسات التعليم العالي (دراسة إستكشافية في الجامعات الخاصة بسلطنة عمان) ، وقد تم إستخدام المنهج النوعي من خلال المقابلة الشخصية المعمقة كأداة للكشف عن آراء العينة حول معوقات تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في مؤسسات التعليم العالي في الجامعات الخاصة بسلطنة عمان ، وتكونت العينة من (١٢) فرداً من القيادات الإدارية في الجامعات عينة الدراسة ، وأظهرت نتائج هذه الدراسة العديد من معوقات تطبيق الإفصاح والشفافية في الجامعات الخاصة العمانية ، إذ كان أبرزها اتفاق (٨٣%) من العينة على ضعف شفافية الإفصاح عن ميزانية الجامعة وبنود الصرف ، في حين اتفق (٥٠%) من العينة على ضعف المصداقية والشفافية عند تطبيق السياسات وضوابط العمل الداخلية ، وخضوع تقييم أداء الموظف للتقدير الشخصي من المسؤول المباشر ، وضعف ثقافة المدراء والموظفين بأهمية الإفصاح والشفافية . وأوصت الدراسة بتفعيل آليات الإفصاح والشفافية في الجامعات الخاصة بسلطنة عمان من خلال إضافة مبدأ الإفصاح والشفافية كمقياس مستقل ضمن معيار الحوكمة والإدارة للحصول على الإعتماد المؤسسي، وتوفير الأنظمة الإلكترونية ذات الخدمات والوظائف المتكاملة.

• دراسة (محمود المصري، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة لمعرفة معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين ببورصة فلسطين للأوراق المالية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام عينة قصدية حجمها (٢٣٦) مفردة ، توصلت الدراسة إلى عدم وجود إستقرار سياسي للبيئة المحيطة ببورصة فلسطين يحول دون الإستفادة من التقارير المفصح عنها عبر نظام الإفصاح الإلكتروني من قبل المتعاملين ، وإلى عدم وجود قنوات فضائية ووسائل اعلامية متخصصة في مجال البورصات ، أوصت الدراسة بتوعية جمهور المتعاملين ببورصة فلسطين بمزايا الإفصاح الإلكتروني وقدرته على توفير بيانات ومعلومات لم يكن بالإمكان الحصول عليها بالسابق .

• دراسة (Benboualia & Berberib, 2018) :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بإستخدام لغة XBRL في تنشيط وكفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية ، ومدى إنعكاس ذلك على دعم كفاءة جودة التقارير المالية وشفافيتها ونزاهتها ، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية وتم توزيع ٥٠ إستمارة إستبيان على بعض الممارسين في الدول التي طبقت لغة XBRL وكان من بينها (ماليزيا ، جنوب إفريقيا ، رومانيا ، وعمان) وذلك بهدف قياس العلاقة بين إستخدام لغة XBRL ونوعية المعلومات المالية ، وكذلك علاقتها بكفاءة سوق الأوراق المالية ، وإنتهت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إستخدام لغة XBRL وكل من جودة التقارير المالية وكفاءة سوق الأوراق المالية مما يعزز من جودة وترشيد القرارات .

• دراسة (Al-Sartawi, 2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المالي الإلكتروني وأثره على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في دول الخليج ، وقد إتمتت تلك الدراسة على البيانات المالية المنشورة للبنوك الإسلامية محل عينة الدراسة وعددها ٢٩ بنكاً إسلامياً مدرجاً في الأسواق المالية لدول التعاون الخليجي ، وقد تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لإختبار فروض الدراسة ، وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مقبول من الإفصاح المالي الإلكتروني من قبل البنوك الإسلامية الخليجية ، هذا بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي مرتفع للإفصاح المالي الإلكتروني على القيمة السوقية المضافة للبنوك الإسلامية الخليجية ، وكان تفسير ذلك يرجع إلى قدرة الإفصاح المالي الإلكتروني على تعزيز الشفافية وتحقيق تماثل أفضل للمعلومات يحسن من طبيعة الطلب على أسهم البنوك محل التطبيق مما يزيد من قيمتها السوقية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل البنوك الإسلامية بوضع ضوابط وتعليمات كافية بهدف تنظيم وتعميم الإفصاح المالي الإلكتروني .

ج- دراسات إهتمت بالعلاقة بين حوكمة أداء الشركات والإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

• دراسة (مهاجر ، والمسعودي ، ٢٠٢٢) :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كأحد أدوات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتوضيح أثر حقوق المساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، بالإضافة إلى دراسة أثر هيكل مجلس الإدارة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : إلتزام الشركات بحقوق المساهمين أدى إلى زيادة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، كما كشفت الدراسة عن أن قيام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة بتصنيف ومتابعة المخاطر يساهم في جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتوفير جدول أعمال الجمعية العامة للمساهمين لكي يتمكنوا من الإطلاع على تقرير الأعمال المتكامل عن الأداء .

• دراسة (بوطورة وآخرون ، ٢٠١٩) :

تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة الحوكمة في تفعيل عملية الإفصاح الإلكتروني في المنظمات ، وذلك في ظل إدارة المعرفة حيث ظهرت تصورات جديدة عن كيفية تحسين أداء المنظمات في شتى الأنشطة ، وقد إنتهت الدراسة إلى أن الإفصاح والشفافية تعد من أهم مبادئ وركائز الإقتصاد الحديث ، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني منظمات الأعمال للإفصاح المحاسبي الإلكتروني لضمان دقة ومصداقية القوائم المالية وتسهيل عرض النتائج والبيانات المالية لمختلف الأطراف أصحاب المصالح مما يساعد في دعم البنية المؤسسية ، ودعم الأجهزة الرقابية .

• دراسة (الوشاح ، وشاهين ، ٢٠١٧) :

سعت هذه الدراسة نحو قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وجودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق على الجامعات الخاصة الأردنية ، وقد إستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة ، حيث تم جمع البيانات من خلال قوائم إستبيان أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ ٧٨ مفردة من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري المراجعة الداخلية والعاملين في أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية في هذه الجامعات ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية ، مما ينعكس إيجاباً على أداء هذه الجامعات ، وكان من أهم توصيات تلك الدراسة ضرورة الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات الخاصة الأردنية ، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة .

• دراسة (الميهي ، ٢٠١١) :

استهدفت الدراسة دراسة وتحليل اثر بعض اليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المصرية والسعودية ، وقد قامت الدراسة بتطوير نموذج للانحدار المتعدد يعكس العلاقة بين مؤشر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومتغيرات حوكمة الشركات وقد تم تحليل النتائج على مستوى الشركات المصرية والشركات السعودية ، وقد اشارت نتائج تلك الدراسة الى وجود علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومتغيرات حقوق المساهمين واستقلال أعضاء مجلس الإدارة وتشكيل لجنة المراجعة ، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها : العمل على إصدار معيار محاسبي يعمل على تحسين جودة وفعالية الإفصاح الإلكتروني للشركات ، علاوة على ضرورة اصدار التشريعات اللازمة لإلزام الشركات بالإفصاح الإلكتروني المتكامل للتقارير المالية المنشورة بعد اعتمادها مباشرة .

الفجوة البحثية:

يعتبر موضوع البحث من الموضوعات الهامة من حيث تركيزها على بناء معيار مصري لحوكمة الأداء يهدف الى تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال، كما أن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات في مصر - على حد علم الباحثة - التي تناولت مدخل مقترح لبناء معيار حوكمي يتعلق بأداء الشركات ومن المأمول أن تقدم نتائج الدراسة الحالية إضافة علمية تساعد العديد من الأطراف على تحقيق الأهداف المبتغاه.

المحور الثاني: حوكمة أداء الشركات (مفهوم - أهداف - الأطراف المعنية بالتطبيق).

١/٢ مفهوم حوكمة أداء الشركات:

تعتبر حوكمة أداء الشركات آلية هامة يمكن من خلالها تحديد إستراتيجية الشركة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف مع مراعاة التوازن بين مصالح الإدارة من جهة ومصالح الأطراف الأخرى بما فيهم المساهمين من جهة أخرى ، هذا وقد تناولت مؤسسة التمويل الدولية International Financial Corporation (IFC) مفهوم الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ، كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economy and Corporate Development (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارات الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتمثل الإطار الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء .

وفي هذا الإطار فقد عرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA) الحوكمة على أنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبناها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه إستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم وإستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول ، وفي سياق متصل فقد أكدت دراسة (حمد وآخرون ، ٢٠٢٢) على أن حوكمة الشركات هي الآلية التي يمكن من خلالها إضافة الشفافية لإدارة الشركات ، وترتيب العلاقات بين جميع أطراف الشركة، كما انها تعمل على إضفاء الثقة في معلومات التقارير المنشورة للشركة للوصول إلى أعلى جودة لتلك التقارير .

وفي سياق متصل فقد نص (الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦،) على ان حوكمة الشركات بصورة عامة هي مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح تلك الأطراف.

وترى الباحثة أن حوكمة أداء الشركات تمثل النظام الذي يمكن من خلاله توجيه ومراقبة أعمال الشركة على أعلى مستوى، كما أنه النظام الذي يعمل بشكل مترابط ومتكامل من أجل تحقيق الأهداف والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

٢/٢ أهداف حوكمة أداء الشركات:

أكدت دراسة كل من (Endrikat et al., 2020; Amis et al., 2020 ، مهاجر والمسعودي ، ٢٠٢٢) على أن حوكمة الشركات تعتبر من الأساليب التنظيمية الحديثة التي تضمن إستمرارية وتطور رفاهية المؤسسات وتكمن أهداف تلك الحوكمة في الآتي :

١/٢/٢ تدعيم عنصر الشفافية في كافة أنشطة وعمليات الشركة على النحو الذي يحد من تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل.

٢/٢/٢ المساهمة في الحد من خروج رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها مع ضمان حصول المستثمرين على عائد مناسب على إستثماراتهم بما يوفر الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم.

٣/٢/٢ دعم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية، والمساعدة على التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية وتجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية مما يؤدي إلى تدعيم وإستقرار نشاط الشركات وتجنب حدوث إنهيارات وأزمات مالية ومصرفية.

٤/٢/٢ رفع مستويات الأداء للشركات التي تطبق الحوكمة وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات وأيضا زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

وترى الباحثة أن حوكمة الشركات يكمن في طياتها أهدافاً عديدة تركز معظمها على تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها لدى الأطراف الداخلية والخارجية، هذا بالإضافة إلى دعم إعتبرات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار، مما يساهم في تحسين معدلات الأداء.

٢/٣ الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة أداء الشركات:

تعددت الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات والتي من خلالها يتطلب الأمر تطبيق قواعد الحوكمة بشكل فاعل وذلك على النحو التالي:

١/٢/٣ **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على أرباح تتناسب مع حجم استثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

٢/٢/٣ **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة ومتابعة تنفيذها ودعم المحافظة على حقوق المساهمين.

٣/٢/٣ **الإدارة:** وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة، وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

٤/٢/٣ **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح داخل الشركة ولكن قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار والبقاء.

والجدير بالذكر أن حوكمة الشركات في مصر حظيت باهتمام كبير تمثل في إصدار دليل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادرة في مايو ٢٠٠٥ و فبراير ٢٠١١ وأغسطس ٢٠١٦ ، ووجود مؤشراً عاماً للمسئولية الإجتماعية للشركات إلا أن تقييم البنك الدولي والبنك الأوروبي لوضع الحوكمة في مصر عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي يشير إلى أن إلتزام الشركات المساهمة بالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يحتاج إلى المزيد من الجهد في جوانب كثيرة ، أهمها الإفصاح حيث يركز الإفصاح على الجانب المالي فقط دون البنود غير المالية كما أن دور مجلس الإدارة في ضمان الإلتزام بالممارسات الجيدة وقواعد السلوك الأخلاقي لضمان حماية حقوق كل الأطراف ذات المصلحة في الشركة يعد محل تساؤلات كثيرة ، والسبب الرئيسي في ذلك هو تركيز الملكية في غالبية الشركات المساهمة المصرية ، مما يستدعي وجود نظام حوكمي فعال يدار من خلال مدخل مقترح لبناء معيار لحوكمة أداء الشركات في مصر يدعم نقاط القوة في الأداء الحوكمي ويحد من نقاط الضعف وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وهذا ما ستحاول الباحثة القيام به في هذا البحث .

المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (مفهوم - أهمية - متطلبات التطبيق) .

١/٣ مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يشتمل الإفصاح بصورة عامة عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركات وهيكل الملكية، لذلك فإن الإفصاح يمثل وسيلة إتصال الشركة بالعالم الخارجي من خلال وسائل مختلفة بهدف الإعلان عن كافة الحقائق عن الشركة وإظهار جميع البيانات والمعلومات عنها بهدف تحقيق أغراض الأطراف المستفيدة من هذا الإفصاح (حمادة، ٢٠١٤ ، زين والصالح ، ٢٠١٨) .

وفي هذا الإطار فقد أكدت دراسة (Schnackenberg & Tomlinson, 2016) على أن مبدأ الإفصاح المحاسبي عن تقارير المعلومات المالية وغير المالية المنشورة ترتبط أهميته بالتحول الذي حدث في وظيفة المحاسبة حيث تحولت من مدخل لإثبات حقوق الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستثمرين والمستفيدين من التقارير مع ضمان جودة وسلامة المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير وضمن مصداقيتها

ومنفعتها للمستخدمين مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

ونظراً للتطورات الكبيرة في نظم الاتصالات ، وتبادل المعلومات وتطور النظم المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، الأمر الذي فرض على الشركات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، حيث أصبح الإنترنت وسيلة رئيسية لنشر المعلومات المالية وغير المالية للشركات على مواقعها الخاصة لكافة المستثمرين والمستفيدين من هذه المعلومات ، والجدير بالذكر أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعد لغة جديدة ظهرت في دنيا الأعمال لتلبية احتياجات التطورات والتغيرات المعاصرة ولمواكبة تكنولوجيا المعلومات، فهي وسيلة اتصال فعالة ومناسبة بين الإدارة والأطراف الخارجية وتصل للمستفيدين في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة ، كما يقرر الفكر المحاسبي ان الإفصاح الإلكتروني هو وسيلة تكنولوجية حديثة تستخدم في عرض ونشر المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية على شبكة الانترنت من خلال مواقع الكترونية يتم انشاؤها خاصة بكل شركة ، مما يسهل معه الوصول الفوري واللحظي للمعلومات المطلوبة بأقل جهد وتكلفة (غنيمي ، ٢٠١٥) .

ولقد تعددت آراء الباحثين فيما يتعلق بمفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني حيث عرفته دراسة (Kumar & Dilip, 2019) بأنه نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الإنترنت ، كما تناولت دراسة (Serag, A, 2022) الإفصاح الإلكتروني على أنه عملية إستخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات الدولية لنشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الإنترنت ، بمعنى أنه عرض للمعلومات فقط وليس للمعالجة ، وفي هذا الشأن فقد عرفت دراسة (محمد ، ٢٠١٧) الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أنه نشر كل ما يتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية وإيضاحاتها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين والمستفيدين ، وفي سياق متصل فقد أكدت دراسة كل من (شريف وآخرون ، ٢٠١٩ ؛ سليمان والصبيح ، ٢٠١٨) على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني له تأثير على نوعيه الخصائص التي تتمتع بها المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من حيث (الملائمة - درجة الاعتماد - القابلية للمقارنة- التوقيت المناسب للمعلومات) ، علاوة على أنه يدعم القدرة التقييمية والتنبؤية للمستثمرين والدائنين ، الامر الذي يستلزم معه اخضاع الإفصاح الإلكتروني للدراسة والتحليل معاً .

وتري الباحثة ان الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو التعبير بكل وضوح وصدق وشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية المنشورة إلكترونياً من خلال المواقع الإلكترونية المخصصة لمنشآت الأعمال، الامر الذي يترتب عليه العديد من الاثار والمنافع الإيجابية التي تؤثر في قرارات الإدارة والأطراف الخارجية المستفيدة ، كما تؤكد الباحثة على أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعد أسلوباً لعرض كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بنتائج أعمال الشركة سواء تم ذلك في صلب القوائم المالية أو خارجها (هوامش وملاحظات) ، مع إتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات أصحاب المصالح ، وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة وتطبيقات الحاسب وشبكات الإنترنت .

٢/٣ أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

إن النمو السريع للتكنولوجيا قد أثر بشكل مباشر على الممارسات المحاسبية والإفصاح المحاسبي حيث أن العديد من الشركات في البلدان المتقدمة والنامية تستخدم تطبيقات الإنترنت بشكل كبير بهدف توفير المعلومات المالية بالإفصاح عن التقارير الدورية فضلاً عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى في تنسيقات متعددة ، الأمر الذي يمكن الشركة من الإطلاع على معلومات أكثر حجماً من تلك المتوفرة بالوسائل التقليدية (Keliwon, 2018) ، وفي هذا الإطار تستخدم العديد من الشركات مزايا شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات المالية لأن وضع تلك المعلومات على صفحة الويب الخاصة بالشركة يمكن المستثمرين من الوصول إليها بسهولة من خلال البحث والتحميل ومقارنة وتحليل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب .

وفي إطار متصل يمكن للشركات أن تقوم بتحديث هذه المعلومات بشكل مستمر وبتكاليف منخفضة ، بل إن وضع المعلومات المحاسبية على الإنترنت يتيح الوصول المتساوي لكافة المستثمرين ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين والمؤسسين والمحليلين الماليين دون غيرهم ، كما يمكن أن تصل الشركات إلى المستثمرين المحتملين بفرص أكبر من الوصول بوسائل الإتصال التقليدية الأخرى ، كما يساعد الإفصاح الإلكتروني الوحدة الإقتصادية على سرعة التأثير بالمتغيرات الخارجية والتفاعل معها وسرعة الإستجابة لمتطلبات السوق والتعرف على الفرص

الإستثمارية المتاحة مما يحقق مركزاً قوياً بين المنافسين ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Al-Sartawi, 2017) .

وفي نهاية الأمر تؤكد الباحثة على أن للإفصاح المحاسبي الإلكتروني مجموعة من المزايا تتمثل في: سهولة الوصول للتقارير المالية، تخفيض تكاليف ووقت نشر وتوزيع المعلومات، الوصول لعدد غير محدود من مستخدمي التقارير المالية، الوصول المتكافئ للمعلومات لكافة المستخدمين، إضافة قيمة للمعلومات المفصح عنها، زيادة فعالية إفصاح الشركات، وإستخدام الروابط التفاعلية بين المعلومات.

٣/٣ متطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

لابد من وجود مجموعة من المقومات اللازمة لإتمام عملية تطبيق الإفصاح الإلكتروني بشكل جيد ، وتتمثل هذه المقومات في الآتي : <http://www.jafas.com>

- توافر برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.

- وجود شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- القيام بإنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة على شبكة الإنترنت.
- وجود إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للمؤسسة.
- توفير كادر بشري مؤهل من محاسبين ومبرمجين ومحللين.
- بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومتينة.
- دعم إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني

وفي إطار ما سبق ترى الباحثة أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت أصبح واقعاً ملموساً تعيشه معظم الشركات على المستوى المحلي والدولي ، وبالتالي لا يمكن إغفاله أو عدم أخذه في الحسبان من جانب جميع الهيئات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة ، بل يجب على كل هذه الجهات أن تعمل بشكل توافقي من أجل توحيد وتضافر الجهود الواعية لمواجهة هذا التحدي من خلال وضع المعايير وصياغة القوانين وإتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن دقة ومصداقية هذا الإفصاح ، ودعم درجة الثقة لدى المستخدمين في تلك المعلومات المفصح عنها ، مما يعكس بصورة إيجابية على قدرتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة .

المحور الرابع: تداعيات وأهداف بناء معيار حوكمي بهدف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

واجهت مهنة المحاسبة بعض المشكلات والتحديات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني والذي أثر بشكل مباشر على مصداقية وجودة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات، ولعل أهم هذه التحديات ما جاء بدراسة كل من (Damy, 2020، مهاجر والمسعودي، ٢٠٢٢) :

- غياب الضوابط الرقابية المناسبة، الأمر الذي يترتب عليه وجود إمكانية للتلاعب والغش في القوائم والتقارير المالية وغير المالية من خلال إختراق المواقع الإلكترونية للشركات وإجراء بعض التحريفات على المعلومات الواردة بتلك القوائم والتقارير.

- عدم وجود قواعد واضحة تحدد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالمواقع الإلكترونية.

- إستخدام نظام الروابط التفاعلية يعطي القدرة والإمكانية لإدارة الشركات للقيام بخلط معلومات تمت مراجعتها بمعلومات أخرى لم تخضع للمراجعة وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قرارات المستخدمين وكافة الأطراف ذات الصلة.

- إدراك الشركات لأهمية الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت جعلها تقدم على عرض بعض المعلومات المالية وغير المالية التي لا تخضع إلى معايير واضحة ومعلنة مما يؤدي إلى تضليل الجهات المستفيدة.

والجدير بالذكر أن غالبية تلك التحديات التي واجهت الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إما أن تكون بسبب الخصائص التكنولوجية التي تتميز بها المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت ، وإما أن تكون بسبب إختلاف الممارسات المحاسبية المتبعة في الإفصاح الإلكتروني عن تلك الممارسات التي يتم إتباعها في ظل أساليب الإفصاح التقليدية ، وقد أكدت دراسة (Shunnaq & Al Azzam, 2018) أنه يمكن التغلب على النوع الأول باستخدام طرق وإجراءات الرقابة التكنولوجية المتبعة في تأمين المواقع الإلكترونية من أي محاولات لإختراقها من جانب بعض الأشخاص غير المسؤولين وحمايتها من أي نوع من أنواع التحريف أو التغيير للمعلومات المنشورة على تلك المواقع مثل استخدام التوقيعات الرقمية أو بصمات الأصابع

أو من خلال إستخدام بعض البرامج الإلكترونية المعدة بطرق خاصة لمنع أي محاولات إختراق أو تغيير على تلك المواقع الإلكترونية .

أما فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة باختلاف الممارسات المحاسبية المتبعة في الإفصاح الإلكتروني فإنه يمكن التغلب عليها من خلال توجيه إنتباه الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة للسعي نحو إقتراح وصياغة الإرشادات والضوابط، إلى جانب إصدار المعايير المحاسبية اللازمة لكي تحكم وتنظم وتحدد الممارسات المحاسبية المناسبة لطبيعة الإفصاح الإلكتروني، والسعي نحو إصدار القوانين التي تلزم كافة الشركات بتطبيق تلك الإرشادات أو المعايير المقترحة.

وبناء على ما سبق فإن الأمر يستوجب بناء معيار لحوكمة أداء الشركات يهدف إلى تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تتمثل متطلباته في وضع سياسات موحدة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوى الدولة (مصر) ، بالإضافة إلى وضع محددات وسياسات توضح واقع وظروف الإفصاح الإلكتروني داخل الشركات ، ويضاف إلى ذلك تحديد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بشكل علمي كامل لدعم معظم القضايا المالية وغير المالية ، ومن المتوقع عند تطبيق هذا المعيار أن يكون هناك جملة من التحسينات على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تتمثل في الآتي :

- كيفية الإفصاح عن القياس المحاسبي.
- تحسين الإفصاح عن جودة القياس المحاسبي.
- تطوير الإفصاح عن أساليب القياس المحاسبي.
- الإفصاح عن الإلتزامات والمخاطر التي تمر بها الشركة.
- الإفصاح عن الأعباء الإقتصادية الناتجة عن تحمل المخاطر.
- الإفصاح عن حقوق و الإلتزامات الشركة.
- الإفصاح عن مكونات الإستثمار.

وفي نهاية هذا المحور تأمل الباحثة أن يكون هذا البحث إستكمالاً للجهود المبذولة سواء من جانب المنظمات المهنية أو الأكاديميين لمحاولة بناء معيار لحوكمة أداء الشركات يهدف إلى تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الشركات المصرية، وبناء على ما سبق سوف تقوم الباحثة بإجراء إختبار ميداني لإختبار العلاقة السابقة في المحور القادم من البحث .

المحور الخامس: الدراسة الميدانية لإختبار العلاقة بين محددات بناء معيار يتعلق بحوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

ستتناول الدراسة الميدانية إختبار العلاقة بين محددات بناء معيار يتعلق بحوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وتحقيقاً لهدف الدراسة والترابط والانساق بين الجزء النظرى والجزء الميداني سوف يتم تقسيم الدراسة الميدانية إلى الآتي :

- منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

ويتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية التي تمثل مجموعة من القطاعات ذات الإهتمام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني يمثلها الجدول التالي :

جدول رقم (1)

يوضح عينة الدراسة التطبيقية موزعة على القطاعات*

النسبة المنوية %	عدد شركات العينة	القطاع	مسلسل
14	5	الزراعة	1
8	3	الأسمنت	2
28	10	الصناعة	3
8	3	الإتصالات	4
22	8	العقارات	5
20	7	الإستثمار الصناعي	6
100	36	الإجمالي	

*المصدر: من إعداد الباحثة .

ويوضح الجدول التالي توزيع المجتمع على فئات الدراسة :

جدول رقم (2)

توزيع المجتمع على فئات الدراسة

العدد	فئات الدراسة
74	أعضاء مجلس الإدارة
42	مدراء ماليين
55	مدراء المراجعة الداخلية
71	مراقبي حسابات
49	مجموعة من المستثمرين
291	الإجمالي

وقد تم تحديد حجم العينة بواقع 291 مفردة موزعة على الفئات الخمس طبقاً لقانون حجم العينة التالي :

$$n = \frac{L(1-L)}{\frac{L(1-L)}{N} + \frac{d^2}{Z^2}}$$

حيث أن:

- N حجم العينة عندما يكون السحب عشوائى طبقى.
Z القيمة الجدولية تحت المنحنى الطبيعى، عند معامل الثقة 95%، وتساوى 1.96
D الخطأ المسموح به ويساوى 0.05. عند معامل ثقة 95%
L نسبة العينة من حجم المجتمع

ويتطبيق القانون السابق توصلت الباحثة إلى أن حجم عينة الدراسة في الحدود العليا لها = 291 مفردة تقريباً كما يلي:

$$n = \frac{0.5 (1 - 0.5)}{1200} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2} = 291 \text{ مفردة}$$

وقد بلغت عدد الإستثمارات التي لم يتم الرد عليها 12 استثمارة، وبالتالي بلغت عدد الاستثمارات المستلمة (279 استثمارة) تشكل ما نسبته 95.8% من الإستثمارات الموزعة وهي نسبة مرتفعة، وقد تم إستبعاد (3) إستثمارات لوجود أكثر من إجابة على السؤال الواحد، وبالتالي أصبح عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 276 استثمارة تشكل نسبة 98.9% من الإستثمارات المستلمة ونسبة 94.8% من نسبة الإستثمارات الموزعة وهي نسبة عالية يمكن الإعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

- مصادر جمع البيانات :

إعتمدت الدراسة على أسلوبين من مصادر جمع البيانات والمصادر الثانوية وذلك بالإعتماد على الكتب والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة والمصادر الإلكترونية للحصول على أحدث الدراسات ، وبالنظر إلى المصادر الأولية فقد إستخدمت الباحثة إستبيان صمم بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، حيث تكون الإستبيان في الجزء الأول منه الخصائص العامة (الديموغرافية) ، أما الجزء الثاني فيتضمن فقرات الإستبيان الخاصة بالمتغير المستقل (محددات بناء معيار لحوكمة أداء الشركات) ويتكون من (٣٠) فقرة ، كما يتضمن فقرات الإستبيان الخاصة (بالمتغير التابع) آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويتكون من (١٠) فقرات وتم عرض الإستبيان على مجموعة من المختصين والعاملين في نفس المجال لتحكيمها وبيان مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة وأجريت التعديلات المناسبة عليها وفقاً لأراء المحكمين وفي إطار معالجة الإستبيان تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها بإستخدام مقياس

ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (٥) إلى موافق بشدة أما رقم (٤) فيشير إلى موافق أما رقم (٣) فيشير إلى محايد أما رقم (٢) فيشير إلى غير موافق والرقم (١) فيشير إلى غير موافق بشدة .

ويبين الجدول (٣) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق المتدنية والمتوسطة والمرتفعة التي ستعتمدها الباحثة في دراستها لمعالجة مقياس ليكرت

الجدول (٣) المتوسطات الحسابية لدرجات الإتفاق لمعالجة مقياس ليكرت		
المتوسط الحسابي	درجة ونسبة التطبيق	درجة الموافقة
1.0 – 2.49	1% - 4.49%	ضعيفة
2.50 – 3.75	50% - 75%	متوسطة
3.76 – 5.0	76% - 100%	مرتفعة

أسلوب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات :-

تم إجراء عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يلي :- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) حيث تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ومعامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha) لاختبار ثبات أداة الدراسة وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وذلك لإختبار الفرض الرئيسي وتحليل الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وذلك لإختبار فروض الدراسة الفرعية المنبثقة من الفرض الرئيسي.

- ثبات أداة الدراسة :

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) نجد أن نتيجة ألفا كرونباخ للعينة كانت جميعها قيم أعلى من النسبة المقبولة ٠.٦٠٪ لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات وأن البيانات التي تم الحصول عليها مناسبة لقياس المتغيرات وتخضع لدرجة إعتمادية عالية.

د. سهى السيد حسن فرج

الجدول رقم (٤) تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إستبيان الدراسة		
المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المتغير المستقل: محددات بناء معيار لحوكمة أداء الشركات.		
المتغير المستقل الأول: وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة.	(10)	86.2 %
المتغير المستقل الثاني: محددات حقوق أصحاب المصالح.	(9)	85.1 %
المتغير المستقل الثالث: محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح.	(11)	86.5 %
المتغير التابع: آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.	(10)	84.6 %

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة كما هو بالجدول رقم (٥)

الجدول رقم (٥) يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة			
الرقم	الخصائص الشخصية والديموغرافية	التكرار	النسبة المئوية %
١	الجنس	ذكر	67
		أنثى	33
		المجموع	100
٢	المسمى الوظيفي	أعضاء مجلس الإدارة	74
		مدراء ماليين	42
		مدراء المراجعة الداخلية	55
		مراقبي حسابات	71
		مجموعة من المستثمرين	49
	المجموع	276	
٣	المؤهل العلمي	دبلوم	47
		بكالوريوس	142
		ماجستير	56
		دكتوراة	19
		أخرى	12
	المجموع	276	
٤	التخصص العلمي	محاسبة	164
		إدارة أعمال	72
		اقتصاد	31
		تسويق	9
	المجموع	276	
٥	سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	27
		من ٦ - ١٠ سنوات	79
		من ١١ - ١٥ سنة	91
		من ١٦ - ٢٠ سنة	42
		أكثر من ٢٠ سنة	37
		المجموع	276

وتدل نتائج الجدول السابق عن مدى قدرة المستقصى منهم على فهم وإستيعاب موضوع البحث والخلفية العملية لهم والتي تؤهلهم لفهم وإستيعاب فقرات الإستقصاء، والإجابة عليها بدقة.

- صدق أداة الدراسة

يُقصد بصدق أداة الدراسة "هو التأكد من صحة تلك الأداة فى قياس ما تدعى أنها تقيسه، والتحقق من صدق المقياس تم الإعتماد على طريقتين مختلفتين وهى: صدق البناء الداخلى، صدق المقارنة الطرفية.

(أ) صدق البناء الداخلى:

وهو بقيس مدى تحقيق الأهداف التى تريد أداة الدراسة الوصول إليها من خلال إيجاد معامل الإرتباط بين معدل كل محور والمعدل الكلى لفقرات إستمارة الإستقصاء، وقد جاءت النتائج طبقاً لمحاور قائمة الإستقصاء كما هو موضح بالجدول التالى أن محتوى محاور الإستقصاء له علاقة إرتباط قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة مرتفع المعنوية، مما يؤكد توافر الصدق البنائى لأقسام إستمارة الإستقصاء.

جدول (٦): الصدق البنائى لمحاور الإستبيان المختلفة بطريقة صدق

البناء الداخلى

معامل الإرتباط	المعنوية	محاور الدراسة
.822	.000	1- وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة .
.877	.000	2- محددات حقوق أصحاب المصالح .
.841	.000	3- محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح .
.865	.000	٤- آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .

(ب) الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية):

تم ذلك من خلال ترتيب أفراد العينة ترتيباً تنازلياً حسب الدرجة الكلية التي حققها كل منهم في إستجابته على كل عنصر من عناصر محاور الإستقصاء الثلاثة من أجل تحديد مدى تجانس البناء الداخلي لنتائج إستمارة الإستقصاء، ثم بعد ذلك تم إختيار أعلى 25% من حجم العينة ، وأدنى 25% من الدرجات ، وأخيراً تم إجراء المقارنة بين درجات المجموعتين بإستخدام معامل الارتباط لسبيرمان (Spearman's Rho). وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية عند معنوى دلالة أقل من (01). بين منخفضى ومرتفعى الدرجات على عناصر قائمة الإستقصاء، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.877). فى حدها الأعلى، و (0.822). فى حدها الأدنى مما يدل على صلاحية الإستبيان من الناحية البنائية.

- ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة أن تعطى نفس النتائج فى حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا يعنى أن تكون النتائج التى يعطيها الإستبيان متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة فى نفس الظروف، وقد تم التحقق من الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbatch Alpha) بحيث إذا زاد هذا المقياس عن (0.60). أمكن الإعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع.

جدول (٧): مقاييس الصدق والثبات لمحاور الدراسة المختلفة وفقاً
لاختبار ألفا كرونباخ

الثبات* (%)	الصدق (معامل ألفا)	أرقام العبارات	محاور الدراسة
89.6	.804	10-1	1- وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة .
89.8	.807	19-11	2- محددات حقوق أصحاب المصالح .
91.04	.829	30-20	3- محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح .
90.4	.818	40-31	4-آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .
90.21	.815	40 – 1	إجمالي الفقرات

*الثبات = الجذر التربيعي للصدق (معامل ألفا) $\times 100$

من الجدول السابق يتضح أن قيمة كل من معاملي الصدق والثبات لمحاور الإستبيان المختلفة (.815)، (90.21%) على الترتيب وهى نسبة عالية مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تطبيقها على مجتمع الدراسة.

- عرض نتائج الدراسة :

وصف أبعاد المتغير المستقل الأول محور وجود أساس فعال لقواعد

الحوكمة :

أولاً : قاعدة وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة كما يبين الجدول (٨)

الجدول رقم (٨) الوسط الحسابي والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة					
الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
١	تقوم الإدارة بدعم تحقيق رسالة ورؤية الشركة .	4.06	0.66	مرتفعة	3
٢	تحديد المسؤوليات بشكل واضح ومعلن .	4.27	0.75	مرتفعة	1
٣	توافر هيكل تنظيمي واضح يضم الصلاحيات لكل الأطراف .	3.75	0.77	مرتفعة	8
٤	توافر إطار تنظيمي فعال لضبط كافة جوانب الحوكمة ويساعد في تطبيقها .	3.73	0.82	متوسطة	9
٥	قيام الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى إلزامها بتطبيق قواعد الحوكمة.	3.70	0.79	متوسطة	10
٦	تقوم الجهات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني في مراقبة أعمال الشركة ومتابعتها بما يعزز قواعد الحوكمة .	3.94	0.73	مرتفعة	7
٧	تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عالي من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها .	4.01	0.74	مرتفعة	5
٨	العمل على تطوير الأنظمة والقوانين حسب المتغيرات المتاحة .	4.00	0.71	مرتفعة	6
٩	تحتوي قواعد الحوكمة على دور الشركة ومسؤولياتها تجاه خدمة المجتمع المحلي.	4.12	0.67	مرتفعة	2
١٠	وجود قواعد واضحة ومعلنة حول دور الشركة تجاه المسؤولية الاجتماعية .	4.03	0.61	مرتفعة	4
	المؤشر الكلي	3.57	0.27	مرتفعة	

الجدول رقم (٩) الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات محددات حقوق أصحاب المصالح					
الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	الرقم
7	مرتفعة	0.88	4.01	وجود قواعد واضحة لحماية حقوق أصحاب المصالح من الإستغلال .	١١
1	مرتفعة	0.66	4.15	توافر قنوات إتصال مرنة بين أصحاب المصالح والإدارة .	١٢
9	مرتفعة	0.74	3.82	وجود قنوات شرعية لأصحاب المصالح للمطالبة بتعويضات مناسبة عند إنتهاك حقوقهم .	١٣
3	مرتفعة	0.68	4.08	توافر المساحة الكافية والفرص العادلة لإمتلاك أسهم الشركة من قبل المستثمرين.	١٤
6	مرتفعة	0.70	4.02	التأكيد على تحقيق عوائد مناسبة لأصحاب المصالح .	١٥
8	مرتفعة	0.67	4.00	وجود إجراءات واضحة في حل مشاكل أصحاب المصالح والحرص على الإفصاح عنها بشفافية .	١٦
5	مرتفعة	0.82	4.04	إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للإطلاع على كافة المعلومات المالية وغير المالية .	١٧
4	مرتفعة	0.71	4.06	إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في إنتخابات الإدارة .	١٨
2	مرتفعة	0.76	4.12	توافر لغة حوار فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير الاستمرارية.	١٩
	مرتفعة	0.43	4.03	المؤشر الكلي	

يتضح من الجدول (٨) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس البعد الأول من محور وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة كانت ذات درجة أهمية حيث حصلت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على تحديد المسؤوليات بشكل واضح ومعلن على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.27) في حين حصلت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على قيام الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى إلزامها بتطبيق قواعد الحوكمة على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.70) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (3.57) وبإنحراف معياري (00.27) تشير النتائج إلى أن إستجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات .

ثانيا قاعدة محددات حقوق أصحاب المصالح كما يبين الجدول (٩)

يتضح من الجدول (٩) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس البعد الثاني من محور محددات حقوق أصحاب المصالح كانت ذات درجة أهمية كبيرة حيث حصلت الفقرة رقم (١٢) والتي تنص على أنه توافر قنوات إتصال مرنة بين أصحاب المصالح والإدارة على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.15) في حين حصلت الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على أنه وجود قنوات شرعية لأصحاب المصالح للمطالبة بتعويضات مناسبة عند إنتهاك حقوقهم على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.82) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (4.04) وبإنحراف معياري (0.33) تشير هذه النتائج إلى أن إستجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات

ثالثاً قاعدة محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح كما

يبين الجدول (١٠)

الترتيب	درجة الأهمية	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	لرقم
9	مرتفعة	0.84	3.95	يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية حسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.	٠
11	متوسطة	0.76	3.75	تستخدم الشركة موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بدقة عالية.	١
1	مرتفعة	0.73	4.35	حرص الشركة على توفير معلومات كافية وشفافة عن المخاطر المستقبلية	٢
8	مرتفعة	0.67	3.96	تقييم الأداء المؤسسي والفردى بما يحقق أهداف الشفافية.	٣
7	مرتفعة	0.74	4.07	تطوير آليات ومعايير تقييم الأداء بشكل منظم.	٤
2	مرتفعة	0.64	4.30	يتم الإفصاح عن فاعلية ومتانة نظام الرقابة الداخلية.	٥
10	مرتفعة	0.71	3.83	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	٦
3	مرتفعة	0.67	4.29	توفر الشركة معلومات كافية وشفافة عن خططها المستقبلية في الوقت المناسب.	٧
5	مرتفعة	0.70	4.17	تعلن الشركة عن المؤهلات والكفاءات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.	٨
4	مرتفعة	0.60	4.20	تعلن الشركة عن نظام للحوافز يشجع على الالتزام والنزاهة والالتزام بقواعد العمل.	٩
6	مرتفعة	0.78	4.12	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.	١٠
	مرتفعة	0.26	4.49	المؤشر الكلي	

يتضح من الجدول (١٠) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس البعد الثالث من محور محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح كانت ذات درجة أهمية كبيرة حيث حصلت الفقرة رقم (٢٢) والتي تنص على أنه حرص الشركة على توفير معلومات كافية وشفافة عن المخاطر المستقبلية على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.35) في حين حصلت الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على أنه تستخدم الشركة موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير

د. سهى السيد حسن فرج

المعلومات بدقة عالية على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.75) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (4.49) وبانحراف معياري (0.26) تشير النتائج إلى أن إستجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات .

وصف أبعاد المتغير التابع محور آليات تحسين الإفصاح المحاسبي

الإلكتروني كما يبين الجدول (١١)

الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	لرقم
9	متوسطة	1.27	3.24	تلتزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي .	١
8	متوسطة	1.30	3.44	تصدر الشركة تقاريرها بشكل فعال ودوري حسب الخطة المتفق عليها .	٢
7	متوسطة	1.29	3.50	تفصح الشركة عن الإستثمارات الحالية وخططها المستقبلية المرتبطة بها .	٣
4	مرتفعة	1.08	4.32	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والنفقات بشكل واضح .	٤
3	مرتفعة	0.78	4.51	يتم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية المختلفة وآثارها على القوائم المالية .	٥
1	مرتفعة	0.57	4.77	يتم الإفصاح عن الأصول التي تمتلكها الشركة بالقيمة العادلة .	٦
5	مرتفعة	0.957	4.24	يظهر التقرير السنوي مقارنات لأداء الشركة بالمنظمات المماثلة لها في السوق .	٧
6	مرتفعة	1.07	4.07	يساعد دعم الإدارة العليا على رفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية	٨
2	مرتفعة	0.68	4.67	يتم الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة .	٩
10	متوسطة	1.35	2.81	يتم الإفصاح عن التغيرات في نظم الرقابة الداخلي في الشركة .	١٠
	مرتفعة	0.44	3.95	المؤشر الكلي	

يتضح من الجدول (١١) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس محور آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كانت ذات درجة أهمية كبيرة بإستثناء الفقرات (7 - 8 - 9 - ١٠) فقد كانت ذات أهمية متوسطة بالنسبة لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث حصلت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على أنه يتم الإفصاح عن الأصول التي تمتلكها الشركة بالقيمة العادلة على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.77) في حين حصلت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على أنه يتم الإفصاح عن التغييرات في نظم الرقابة الداخلي في الشركة على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.81) وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (3.95) وبإنحراف معياري (0.44) تشير هذه النتائج إلى أن إستجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات .

- اختبار الفروض:

الفرض الرئيسي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني" كما يبين جدول (12)

جدول (12) نتائج اختبار الإنحدار الخطي المتعدد لتطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني							
المتغير التابع	(R) معامل الارتباط	(R2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الرفض العدم
آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	.832	.775	48.2646	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد R (.832) أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (.775) من التباين في المتغير التابع مما يدل على تفسير معيار حوكمة أداء الشركات ما نسبته (77.5 %) في التغير الحاصل على

آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (48.26) وهي دالة عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) وعليه يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .

وللتحقق من أثر تطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كل على حدة فقد تم تقسيم الفرض الرئيسي إلى ثلاث فروض فرعية وتم استخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإختبار كل فرض على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أساس فعال لقواعد

الحوكمة وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني" كما يبين جدول (13)

جدول (13) نتائج اختبار الإنحدار الخطي البسيط لقاعدة وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني							
المتغير التابع	(R) معامل الارتباط	(R2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرض العدم
آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	.596	.355	41.232	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$)

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) وجود أثر لقاعدة وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (41.232) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) وعليه يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة

وألية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (.596) أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (35.5%) في التغير الحاصل على مستوى آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .

الفرض الفرعي الثاني :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات حقوق أصحاب المصالح وألية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني" كما يبين جدول

(١٤)

جدول (١٤) نتائج اختبار الإنحدار الخطي البسيط لقاعدة محددات حقوق أصحاب المصالح وألية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني							
المتغير التابع	(R) معامل الارتباط	(R2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرض العدم
آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	.532	.287	32.242	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (١٤) وجود أثر لقاعدة محددات حقوق أصحاب المصالح وألية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (32.242) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) وعليه يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة محددات حقوق أصحاب المصالح وألية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (.532) أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (28.7%) في التغير الحاصل على مستوى آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

الفرض الفرعي الثالث :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني"
كما يبين جدول (١٥)

جدول (١٥) نتائج اختبار الإنحدار الخطي البسيط لقاعدة محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني							
المتغير التابع	(R) معامل الارتباط	(R2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرض العدم
آليات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني	.650	.425	55.529	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$)

يتبين من الجدول رقم (١٥) وجود أثر لقاعدة محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (55.529) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05 $\leq a$) وعليه يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (.650) أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (42.5%) في التغير الحاصل على مستوى آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث:

أولاً - النتائج:

ارتكازاً على عرض وتحليل المحاور الرئيسية التي تحقق أهداف البحث ومن واقع عرض مدخل مقترح لبناء معيار مصري لحوكمة الأداء بهدف تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في منشآت الأعمال والتي تم تناولها نظرياً وميدانياً يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- النتائج النظرية:

- ١- تمثل حوكمة أداء الشركات ذلك النظام الذي يمكن من خلاله توجيه ومراقبة أعمال الشركة على أعلى مستوى، كما أنه النظام الذي يعمل بشكل مترابط ومتكامل من أجل تحقيق الأهداف والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.
- ٢- أن حوكمة الشركات يكمن في طياتها أهدافاً عديدة تركز معظمها على تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها لدى الأطراف الداخلية والخارجية، هذا بالإضافة إلى دعم إعتبرات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار، مما يساهم في تحسين معدلات الأداء.
- ٣- أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو التعبير بكل وضوح وصدق وشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية المنشورة إلكترونياً من خلال المواقع الإلكترونية المخصصة لمنشآت الأعمال، الأمر الذي يترتب عليه العديد من الآثار والمنافع الإيجابية التي تؤثر في قرارات الإدارة والأطراف الخارجية المستفيدة.
- ٤- أن للإفصاح المحاسبي الإلكتروني مجموعة من المزايا تتمثل في: سهولة الوصول للتقارير المالية، تخفيض تكاليف وقت نشر وتوزيع المعلومات، الوصول لعدد غير محدود من مستخدمي التقارير المالية، الوصول المتكافئ للمعلومات لكافة المستخدمين، إضافة قيمة للمعلومات المفصح عنها، زيادة فعالية إفصاح الشركات، وإستخدام الروابط التفاعلية بين المعلومات.
- ٥- أن الوضع الحالي في مصر فيما يتعلق بحوكمة أداء الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني يستوجب بناء معيار لحوكمة أداء الشركات يهدف إلى تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تتمثل متطلباته في وضع

سياسات موحدة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوى الدولة (مصر) ، بالإضافة إلى وضع محددات وسياسات توضح واقع وظروف الإفصاح الإلكتروني داخل الشركات .

- النتائج العملية:

- ١- أثبتت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معيار حوكمة أداء الشركات وتحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد R (0.832) . أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (0.775) من التباين في المتغير التابع مما يدل على تفسير معيار حوكمة أداء الشركات ما نسبته (77.5 %) في التغير الحاصل على آليات تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني .
- ٢- أثبتت النتائج أيضاً وجود أثر لقاعدة وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (41.232) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) .
- ٣- كما أثبتت النتائج وجود أثر لقاعدة محددات حقوق أصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (32.242) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) .
- ٤- أثبتت النتائج أيضاً وجود أثر لقاعدة محددات وأبعاد الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح وآلية تحسين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (55.529) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05) .

. a ≤

ثانياً – التوصيات :

في ضوء نتائج البحث وتمشياً مع نتائجه ، يمكن للباحثة تقديم مجموعة من التوصيات أهمها :

- ١- ضرورة أن تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية بالتنسيق مع وزارة الاستثمار بالعمل على صياغة معيار حوكمي يوضح القواعد والإشارات

الخاصة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتزامن مع الهيئات العالمية في هذا المجال.

- ٢- ضرورة التركيز في بناء المعيار الحوكمي المذكور على توافر أسس رشيدة لإطار الحوكمة مع مراعاة البعد الخاص بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في ظل مبدأ شفافية التعامل بما يخدم تلك الحقوق.
- ٣- العمل على إنشاء قسم في المنشأة يختص بتطبيق الحوكمة بأبعادها المختلفة مع مراعاة الإهتمام ببرامج التوعية المتعلقة بتطبيق الحوكمة.
- ٤- توجيه المزيد من الاهتمام حول أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ودعم آليات تحسينه بما يكفل الاستفادة من مزاياه المتعددة.
- ٥- إجراء المزيد من البحوث حول أهمية وجود معيار حوكمي لأداء الشركات خاص بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

ثالثاً - التوجهات المستقبلية للبحث:

في ضوء أهداف ومشكلة ومنهج البحث وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات تود الباحثة الإشارة إلى بعض مجالات وتوجهات البحث المستقبلية ذات الصلة أهمها ما يلي:

- ١- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومتغيرات حوكمة الشركات.
- ٢- دراسة الأثار المحاسبية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني على متغيرات الحوكمة في المنطقة العربية.
- ٣- تقييم أثر التحول الرقمي على متغيرات حوكمة الشركات وإنعكاس ذلك الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

قائمة المراجع :

أولاً - المراجع العربية :

- ١- بوطورة ، فضيلة ، وسمايلى ، نوفل ، وبوطورة ، فاطمة الزهراء ، (٢٠١٩) ، الإفصاح الإلكتروني أداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة المنظمات في ظل إدارة المعرفة ، مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفه، مجلد ١٣ ، عدد ٢ .
- ٢- حسن ، محمد سالم محمد ، والسقا ، زياد هاشم يحيى ، (٢٠٢٢) ، تأثير التوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية : دراسة إستطلاعية في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، جامعة تكريت - العراق ، مجلد ١٨ ، عدد ٦٠ .
- ٣- حسين، علاء على أحمد، (٢٠١٣)، دور لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد XBRL في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس -كلية التجارة، مجلد ١٧، عدد خاص
- ٤- حمادة ، رشا محمد أنور، (٢٠١٤) ، قياس أثر الإفصاح الإختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان) ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، الجامعة الاردنية ، المجلد ١٠ ، العدد ٤ .
- ٥- حمد، ناجى حمد صالح، ولويس، أسموليادى، والبلوى، محمد عبد الوهاب فتونى محمد ، (٢٠٢٢) ، أثر تطبيق معيار حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية ،جورنال البصيرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٢ .
- ٦- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (٢٠١٦) ،قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رقم ٨٤ .
- ٧- زين، عبدالملك، والصالح، بلول محمد، (٢٠١٩) ، دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني XBRL في تحسين جودة المعلومات المالية ،مجلة

- المحاسبة ، التدقيق والمالية ، جامعة الجبيلي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر، المجلد الأول، العدد ٢ .
- ٨- سليمان ،مستورة شميعة توتو ، والصبيح ، محمد بدر حامد ، (٢٠١٨) ، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية على بنك الشمال الإسلامي ، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين -كلية الدراسات العليا، مجلد ١٢، العدد ٤٦ .
- ٩- شريف ،حسان طاهر ، وأنساعد ، رضوان ، وتقوروت ، محمد ، (٢٠١٩) ، دور نظام التداول الإلكتروني في تفعيل أداء الأسواق المالية العربية ، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبه بن بو علي بالشلف - الجزائر ، المجلد ١٥ ، العدد ٢٠ .
- ١٠- غنيمي ، سامي محمد أحمد ، (٢٠١٥) ، دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية - دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة ، مجلد ١٩ ، عدد ٣ .
- ١١- الفتحي ، خليفة بن محمد بن سعيد، سعود ، ميرا ح ،العاني ، وجبهة ثابت ، والحدايي ، داوود عبد الملك يحي ، (٢٠٢١) ، معوقات تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في مؤسسات التعليم العالي : دراسة إستكشافية في الجامعات الخاصة بسلطنة عمان ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، مجلد ١٤ ، عدد ٤٩ .
- ١٢- محمد ، ريباز محمد حسين ، (٢٠١٧) ، الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية / دراسة استطلاعية لآراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١ ، العدد ٣٧ .
- ١٣- محمود المصري ، محمود محمد سمير ، (٢٠٢١) ، معوقات تطبيق الإفصاح الإلكتروني من وجهة نظر المتعاملين في بورصة فلسطين ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية - جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، مجلد ٨ ، عدد ٢ .

- ١٤- مهاجر ، صلاح بابكر عيسي ، والمسعودي ، نيهان محمد قائد ،
(٢٠٢٢) ، حوكمة الشركات واثرها على تحسين الإفصاح المحاسبي
:دراسة ميدانية على الشركات الطبية المدرجة بسوق الكويت المالي ، مجلة
ابن خلدون للدراسات والأبحاث - فلسطين ، مجلد ٢ ، عدد ٨ .
- ١٥- الميهي ، عادل عبد الفتاح مصطفى ، (٢٠١١) ، أثر اليات حوكمة
الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة : أدلة ميدانية
مقارنة ،مجلة التجارة والتمويل ،جامعة طنطا – كلية التجارة ،المجلد ٣١
- ١٦- الوشاح ، محمود عبدالفتاح ، وشاهين ، لونا محمد عزمي ، (٢٠١٧) ،
أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
، دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية ، مجلة البحوث التجارية ،
جامعة الزقازيق – كلية التجارة ، مجلد ٣٩ ، عدد ٢ .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

- 1- Almashhadani, Hasan and Almashhadani, Mohammed, (2022), An overview of recent developments in corporate governance, International Journal of Business and Management Invention (IJBMI), Vol. 11, Issue. 5 .
- 2- Al-Sartawi, Abdalmuttaleb Musleh, (2017), The Effect of the Electronic Financial Reporting on the Market Value Added of the Islamic Banks in Gulf Cooperation Council Countries, Global Islamic Marketing Conference, International Islamic Marketing Association, Turkey .
- 3- Amis J, Barney J, Mahoney JT, and Wang H, (2020) ,From the Editor. Why we need a theory of stakeholder governance. And why this is a hard problem. Acad Manag Rev 45.
- 4- Benboulalia, Khadidja and Berberib, Mohammed Amine, (2018), The Importance of Introducing

- Electronic Accounting Disclosure Using the XBRL Language in Activating the Algerian Stock Market, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, <http://www.jafas.com>.
- 5- Damy, Robert, (2020), Going Concern Auditor reports at corporate Web Sites, Research in Accounting Regulation, Vol.14 .
- 6- Endrikat, J., De Villiers, C., Guenther, T. and Guenther, E. (2020), "Board characteristics and corporate social responsibility: a meta-analytic investigation" ,Business and Society, forthcoming.
<http://www.jafas.com> .
- 7- International Financial Corporation (IFC), <https://www.ifc.org> .
- 8- Keliwon, Kamarul Zakia, (2018) " Internet Financial Reporting Disclosure Strategy ", International Conference on Business and Economic Research, Malaysia.
- 9- Kumar, P, Kumar, S. S and Dilip, A, (2019), Effectiveness of the Adoption of the XBRL Standard in the India Banking Sector, Journal of Central Banking Theory and Practice, 8 (1)
- 10- Kyere, Martin and Ausloos, Marcel, (2020), Corporate governance and firms financial performance in the United Kingdom, International Journal of Finance & Economic, Vol.26, Issue 2 .
- 11- Manning, Bart, Braam, Geert and Reimsbach, Daniel, (2018), Corporate governance and sustainable business - conduct Effects of board monitoring effectiveness and stakeholder engagement on corporate sustainability

- performance and disclosure choices, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol.26, Issue 2 .
- 12- Organization for Economy and Corporate Development (OECD), <https://www.weforum.org> .
- 13- Schnackenberg, A.K and Tomlinson, (2016) , Organizational transparency : A new perspective on managing trust in organization-stakeholder relationships, Journal of Management, 42(7) .
- 14- Serag, A, (2022), A proposed Framework for Integrating XBRL and Blockchain to Improve Financial Reporting Transparency and Integrity: XBRL Chain, (1) 3 .
- 15- Shunnaq, A, Nhar, M.F and Al Azzam, F.A.F, (2018), Jordanian corporate governance, and their impact on transparency and objective disclosure: A Comparative study, Journal of Law, Policy and Globalization, 75 .
- 16- Singh, Kuldeep, and Rastogi ,Shailesh, (2022),Corporate governance and financial performance: evidence from listed SMEs in India,http://www.emerald.com/in_sight/1463-5771.htm
- 17- The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA) , <https://www.ascajordan.org>.
- 18- Velte, Patrick, (2023), The link between corporate governance and corporate financial misconduct, A review of archival studies and implications for future research, Management Review Quarterly, vol. 73(1).

Suggested Approach for Building an Egyptian Standard for Corporate Performance Governance in order to Improve Electronic Accounting Disclosure in Business Establishments

Dr. Soha El Sayed Hassan Farag

Abstract:

The main objective of this research is to try to develop a vision for building an Egyptian standard for corporate performance governance in order to improve electronic accounting disclosure in business establishments. Of them, the number of 276 representatives in the members of the Board of Directors, financial managers, internal audit managers, auditors, and a group of investors, and the researcher used a set of recognized statistical methods to test the hypotheses of the research. Egypt, with regard to the governance of corporate performance and its relationship to electronic accounting disclosure, requires building a standard for corporate performance governance aimed at improving electronic accounting disclosure. The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: The rights of stakeholders in light of the principle of transparent dealings to serve those rights.

Keywords: Corporate Performance Governance - Electronic Accounting Disclosure- Business Establishments